استراتيجية لأجل مشاركة المرأة في عمليات السلام في نينوى.

إعداد منظمة البرلمان elbarlament e.V.

elbarlament
cultures of democracy

تشرين الثاني ٢٠٢٠

قائمة المحتويات

ملاحظة أولية	٤
الأسباب الجوهرية للتدخل	٥
الرؤية والرسالة والهدف	٦
المنهجية	٦
نينوى - السياق العام للتدخل	٧
الهيكل والإطار الزمني	٨
نطاق ورقة الاستراتيجية	٨
محركات التغيير	٩
تدابير التدخل	١٠
١. السياسات والتشريعات	١٠
٢. العدالة الانتقالية وبناء السلام	١٧
٣. النازحون	٢٤
٤. وسائل الإعلام	٢٦
٥. التعليم	٢٩

ملاحظة أولية

إنَّ ورقة الاستراتيجية هذه هي نتاج التعاون المشترك بين المنظمة الألمانية غير الحكومية "البرلمان" (elbarlament e.V) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ش. ذ. م. م. (GIZ GmbH)، كجزء من مشروع "تعزيز سبل العيش للعائدين والسكان المحليين في نينوى، العراق". وقد طوَّرت منظمة البرلمان ورقة الاستراتيجية هذه في إطار مشروع "استراتيجية لأجل مشاركة المرأة في عمليات السلام في نينوى" من خلال تجميع وتنسيق مطالب مجموعةٍ واسعة من أصحاب المصلحة في جميع أقضية محافظة نينوى حول إشراك المرأة في عمليات بناء السلام، وفي المجال السياسي، وفي المجتمع. يجب أن تكون هذه الاستراتيجية الموجهة إلى حكومة العراق، ومحافظ نينوى، ورؤساء بلديات نينوى، والمجتمع المدني، وكذلك المنظمات الدولية، غذاءً للفكر ومصدرًا للإرشاد لأجل وضع نهجٍ متماسك ومنهجي وشامل لتحسين مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في نينوى.

تساعد منظمة البرلمان الألمانية غير الحكومية الحكومات والمجالس النيابية والمجتمع المدني، ولاسيما المرأة، في تطوير عملياتٍ تسهم في الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وبناء السلام. ونحن على اقتناعٍ بأنَّ مشاركة المرأة في المعترك السياسي وفي المجتمع ووجود مجتمعٍ مدني نابض من الأمور ذات الأهمية القصوى لبلوغ مجتمعٍ مسالم، ومتسامح، وينعم بالاستقرار. تتعرض النساء لأشكالٍ خاصة من العنف والتهجير والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصراعات المسلحة والحروب. ونتيجةً للتجارب التي مررن بها، فلديهن وجهات نظر وأولويات مختلفة فيما يتعلق بالمصالحة وبناء السلام. يعوق منع المرأة من المشاركة في بناء السلام جهود المصالحة والتغير المجتمعي. وعلاوةً على ذلك، فإنَّه أمرٌ معترف به أنَّ المرأة تطرح حلولاً مختلفة للمصالحة وبناء السلام عمَّا يطرحه الرجل. أثبتت أحد الأبحاث أنَّ احتمالية التنفيذ الناجح لاتفاقيات السلام تزداد بنسبة ٢٠ - ٣٥ ٪ إذا تمَّ تضمين النساء[١]. وبالتالي، فأفضل مؤشر على استقرار الدولة هو النحو الذي تُعامَل عليه نساؤها[٢]. ومع الأسف، لا يُمثَّل صوت المرأة العراقية على نحوٍ كافٍ في كلٍّ من جهود بناء السلام الرسمية وغير الرسمية، وغالبًا ما يتمُّ اختزال الموضوعات التي يجري تناولها ضمن لجان بناء السلام الحالية المؤلَّفة من النساء بالإشارة إليها على أنهَّا "قضايا المرأة"، كما الدعم الاجتماعي على سبيل المثال.

١. https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/iraq-women-peacebuilding-middle-east-politics-news-83398

٢. https://foreignpolicy.com/2012/04/24/what-sex-means-for-world-peace

الأسباب الجوهرية للتدخل

إنَّ وضع المرأة في نينوى يتسم بالبنى الأسرية المحافظة، خاصةً في المناطق الريفية، وبغلبة المجتمع القبلي عليه، وبوجود القيود العرقية. وبالتالي، لا تزال المرأة مُستبعَدة إلى حدٍ كبير من الأنشطة الاجتماعية، مثل المشاركة في عمل منظمات المجتمع المدني وأنشطة بناء السلام. تفتقر العديد من النساء في نينوى للثقة بالنفس والإلمام بحقوقهن، كما ولا تُتاح لهن إلا القليل من فرص التدريب. تنتشر الظواهر مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي[٣] في نينوى بشكلٍ أكبر من غيرها من محافظات العراق، كما ينعدم الأمن والإنصاف وتغيب التشريعات ذات الجدوى أو لا تتواجد بشكلٍ كامل، مما يؤدي لمحدودية الهياكل التي تضمن أمن النساء واستيفاء حقوقهن. ومع ذلك، فمن المهم إدراك أنَّ بعض الأقضية قد شهدت تطورات إيجابية. فعلى سبيل المثال، تستطيع النساء في سهل نينوى والموصل إلى حدٍّ ما المشاركة في المجال السياسي، في حين أنَّ ذلك يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة للنساء في تلعفر، والقيارة، وحمام العليل.

على الرغم من أنَّ العراق قد صادق على جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية المرأة وإدماجها في الشؤون السياسية والاجتماعية والمجتمعية، وكان أول دولة في المنطقة العربية تعتمد خطة عملٍ وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، إلا أنَّ تنفيذ الإجراءات المخطط لها ومراقبتها لم يتحققا بعد - وذلك لأسبابٍ من أهمها مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. في نينوى، لا يُعرَف الكثير عن خطة العمل الوطنية ٢٠١٤ - ٢٠١٨. وضعت حكومتي العراق وإقليم كردستان خطة العمل الوطنية العراقية الأولى رقم ١٣٢٥، والتي كانت إحدى أواخر الخطط التي وضعتها إدارة المالكي، وذلك من خلال تعاون كلٍّ من وزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع في بغداد، ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للمرأة في إقليم كردستان، هذا بالإضافة إلى مبادرة خطة العمل الوطنية العراقية رقم ١٣٢٥، والتي جمعت فيما بين المنظمات والشبكات المعنية بحقوق المرأة من كافة أرجاء البلاد.[٤] تتفرد خطة العمل الوطنية ٢٠١٤ - ٢٠١٨ بكونها تُقدِّم تحليلاً مفصلاً ومؤثرًا لأشكال التمييز القانونية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها المرأة في العراق. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالنتائج والمؤشرات، وإسناد المسؤوليات وتخصيص الموازنات، والأحكام التي تحدد الكيانات العامة المسؤولة عن التطبيق، وآلية المساءلة. ويُشكِّل ذلك بالفعل أحد الانتقادات المركزية الموجهة إلى خطة العمل الوطنية الأولى رقم ١٣٢٥.

هناك مشكلةٌ إضافية في نينوى تتمثل في الافتقار إلى البيانات الموثوقة حول وضع المرأة ومشاركتها السياسية في المجتمع والمجال السياسي وبناء السلام في كل قضاء من أقضية المحافظة.

٣ منظمة Impunity Watch، وجمعية الأمل العراقية، ومنظمة PAX، العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في العراق ٢٠١٣-٢٠١٨: تقرير الحصر، متاح على: https://www.impunitywatch.nl/docs/ResearchReport_Mapping_SGBV_Iraq_2020_eng.pdf

٤ رابطة PeaceWomen، "خطة العمل الوطنية: العراق" https://www.peacewomen.org/nap-iraq.

الرؤية والرسالة والهدف

يكمن هدف الورقة الاستراتيجية هذه في تقديم التوصيات لتحسين إدماج المرأة في عمليات بناء السلام وفي المعترك السياسي والمجتمع، والتي من شأنها أن تدعم الجهات الفاعلة العراقية في الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة ضمن إجراءات تحويل الصراع وفي عمليات بناء السلام في نينوى. كما تُقدِّم الورقة الاستراتيجية رؤيةً وإطارًا عمليًّا لصناع القرار وأصحاب المصلحة في نينوى مِمَّن يرغبون في العمل صوب بلوغ مجتمعٍ سلميٍّ ومتماسك.

تعتزم الإستراتيجية المقترحة دعم دور المرأة الفعال في إعادة إعمار المحافظة وكذلك في بناء وإرساء الهياكل الوظيفية المجتمعية والحكومية في نينوى على قاعدة سيادة القانون. وفي هذا السياق، فإنَّ إرساء الاستقرار يعني غرس الثقة في عملية السلام الجارية - ودعمها - من خلال التركيز على الصدارة السياسة بدلاً من العنف، والشرعية، والمحاسبة، والأمن، وتماسك المجتمع، وتضافر الجهود، والمصالحة.

تهدف ورقة الاستراتيجية هذه إلى ضمِّ مزيدٍ من الإجراءات إلى مجال مشاركة المرأة في بناء السلام والمجتمع وفي العمليات السياسية، وذلك من خلال طرحها لعدة إجراءات في لمحةٍ واضحة وبهيكلٍ سهل الاستخدام كإجراءاتٍ مُفعَّلة ومُصنَّفة ضمن مجالاتٍ مواضيعية.

المنهجية

لأجل إعداد ورقة الاستراتيجية هذه، تمَّ إجراء أكثر من ٧٠ مقابلة مع الأفراد من نساءٍ ورجال في الفترة ما بين شهرَي أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٢٠. المعلومات والآراء حول الأمن، وبناء السلام، والعدالة الانتقالية، ووضع المرأة في نينوى، قد تمَّ جمعها لدى كلٍّ من نشطاء المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين، والزعماء القِبَليين والدينيين، وكذلك لدى ممثلي الأقليات العرقية. وأخيرًا، عُقِدَت كذلك المقابلات مع المنظمات المُنفِّذة للمشاريع في نينوى.

وقد أجرت منظمة البرلمان عقب ذلك أربع مناقشات مجموعات تركيز مع حوالي عشرة من المقابَلين في كل جلسة، حيث نوقِشَ في إطارها الوضع الاجتماعي والسياسي والمجتمعي والاقتصادي للمرأة في نينوى وتمَّت صياغة المطالب والتوصيات على حدٍّ سواء. تعدُّ توصيات أصحاب المصلحة بمثابة العمود الفقري لورقة الاستراتيجية هذه، والتي وضعت منظمة البرلمان مسودتها بعد إتمام مناقشات مجموعات تركيز. وتمَّ تقديم ورقة الاستراتيجية هذه في إطار اجتماع مجموعة تركيز أخير ورحَّبَ بها المشاركون.

بسبب كوفيد-١٩، لم يتسنى إجراء معظم المقابلات إلا فقط عبر الهاتف، كما ولم يتسنى عقد ورش العمل واجتماعات مجموعات التركيز سوى في الفضاء الافتراضي ضمن جلساتٍ تراوحت مدتها بين الساعتين والثلاث ساعات.

نينوى - السياق العام للتدخل

تقع نينوى باعتبارها ثالث أكبر محافظة في العراق في شمال البلاد، وتتميز بمجتمعٍ متنوعٍ وعشائري بالدرجة الأولى تأثر من جانبه تأثرًا بالغًا بالنزاع المسلح والعنف الطائفي. أدَّى الصراع المستمر من أجل البقاء في طور النزاع المسلح إلى خلق الانقسامات الطائفية وزيادتها عمقًا فيما بين كلٍّ من العرب والأكراد والأقليات العرقية الأخرى، مثل الإيزيديين، والآشوريين المسيحيين، والتركمان، مما أدَّى إلى تفكك جزءٍ كبير من النسيج الاجتماعي للمحافظة.

باعتبارها منطقة متنوعة ثقافيًا ودينيًا، كانت نينوى عُرضَةً بوجهٍ خاص للهجمات الوحشية التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية، والذي ارتكب فظائعًا واسعة الانتشار بحق مختلف طوائف شعب نينوى واستولى على مدينة الموصل عاصمة القضاء في حزيران/ يونيو ٢٠١٤. ظلت العاصمة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية لمدة عامَين إلى أن تمكَّنت قوات التحالف والقوات العراقية المتحالفة معها من استرجاعها في عام ٢٠١٧.

مع المعاناة العديدة والصدمات عميقة الأثر المرتبطة بما مارسته مختلف الجماعات المسلحة بحق السكان من عنف، هناك حاجةٌ ماسة للمصالحة وإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي. علاوةً على ذلك، توجد مخاوفٌ كبيرة من شحة الفرص الاقتصادية في بيئةٍ لا تزال غاية في الهشاشة. هذا وتُشكِّل العودة الآمنة لآلاف الأقليات النازحة تحديًا رئيسيًّا آخرًا أمام المنطقة، والذين قد لجأ الكثيرون منهم إلى خارج العراق. من الصعب الحصول على التقديرات الدقيقة بسبب عدم وجود أرقامٍ موثوقة.

إضافةً إلى ذلك، لا يزال الآلاف من أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية - ومعظمهم من الزوجات والأطفال - نازحين في المخيمات بمعزلٍ عن المجتمع.

الهيكل والإطار الزمني

تطرح ورقة الاستراتيجية هذه إجراءاتًا ملموسة لخمسة مجالات عمل هامة تمَّ تجميعها وفق توصيات أصحاب المصلحة ومداخلاتهم أثناء المقابلات واجتماعات مجموعات التركيز، ألا وهي:

١. السياسات والتشريعات
٢. العدالة الانتقالية وبناء السلام
٣. النازحون
٤. وسائل الإعلام
٥. التعليم

يشمل كلٌّ من الأقسام المواضيعية الخمس ما يلي:

* جزءً تقديميًّا يحدد المؤسسات الرئيسية المسؤولة وأصحاب المصلحة
* توصيات عامة
* قائمة بها خطة تشغيلية تشتمل على إطارٍ زمنيٍّ دقيق للإجراءات المحددة، والمؤسسات المسؤولة عن تطبيق هذه الإجراءات.

تشير ورقة الاستراتيجية هذه إلى إطارٍ زمني مداه عشرة أعوام على الأقل من أجل تحقيق نجاحاتٍ ملحوظة في مجال إشراك المرأة في عمليات السلام وتغيير مواقف الرجال - والنساء - تجاه دور المرأة في بناء سلامٍ دائم بالعراق. يمكن أن يكون للعديد من الإجراءات المقترحة تأثيرًا فوريًا، في حين توضع الإجراءات أخرى لتكون ذات تأثيرٍ على المدى البعيد.

نطاق ورقة الاستراتيجية وقيودها

ترتكز الإجراءات المحددة في ورقة الاستراتيجية هذه بشكلٍ أساسي على المعلومات التي قدمها أصحاب المصلحة الذين جرت استشارتهم. ولذلك، وبالرغم من أنَّ التوصيات المُجمَّعة تعكس الحاجات المُتوَخاة لمجموعةٍ متنوعة من بين أصحاب المصلحة من شتى أنحاء نينوى، إلا أنهَّا لا تتطرق إلى جميع مجالات التدخل الممكنة. وكذلك فإنَّ درجة إعمال الإجراءات المُقترَحة تظل نسبيًا محدودة، لكون معظم هذه الإجراءات تتطلب التخطيط والتنسيق ضمن مجموعات عمل ولجان محددة بداخل الأجهزة الحكومية وفي المديريات ذات الصلة بمحافظة نينوى، الأمر الذي يجب مناقشته مع المؤسسات المعنية قبل اقتراح المزيد من الأعمال الملموسة.

محركات التغيير

العديد من المطالب التي طُرِحَت في اجتماعات مجموعات التركيز لا يمكن تنفيذها إلا على الصعيد الوطني، إذ أنهَّا تقتضي العمل على مستوى الحكومة الوطنية العراقية، كتغيير التشريعات، ومكافحة الفساد والمحسوبية، وتعزيز مشاركة المرأة في مجلس النواب الوطني، وسن التشريعات لمعالجة العنف ضد المرأة، وكذلك مراجعة أجزاءٍ من المناهج المدرسية. ومع ذلك، ولجعل هذا الأمر ممكنًا، يجب التنظيم لدعم هذه المطالب على الصعيد الوطني. ولا يكفي فقط أن تلعب المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان دورًا نشطًا بشأن هذه القضايا، بل المسألة بالأرجح تتعلق بكسب دعم مجلس النواب والحكومة والزعماء القِبَليين والدينيين فيما يتعلق بتلك الشواغل وبتعزيز التغيير السياسي والثقافي على حدٍّ سواء باتخاذ الإجراءات المناسبة وبذل الجهود الدؤوبة.

تعدُّ العائلات والمجتمعات المحلية - إلى جانب الناشطات والمنظمات النسوية - محركًا هامًا لدفع عجلة التغيير الثقافي والاجتماعي إلى الأمام. وتعتبر مشاركتهن شرطًا لابد منه من أجل إجراء حوارٍ وطنيٍّ ناجح. وإذا أمكن كسب دعم العائلات والقبائل وزعماء الأقليات العرقية والقيادات الدينية والمجتمعات المحلية لصالح قضايا المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على قدم المساواة، وكذلك في تحقيق قدرٍ أعظم من التسامح الديني والاجتماعي، فعندئذٍ ستسنح الفرصة للاستماع للمطالب المشروعة للنساء وتحقيقها.

ولينجح هذا الأمر، يجب أن يُجرَى الحوار ويقوم التعاون أولاً بين حكومة العراق والإدارات على مستوى المحافظات والأقضية، وبين مكتب المحافظة والمجتمعات المحلية، وأخيرًا بين المنظمات غير الحكومية والقيادات الدينية والعرقية والقِبَلية. وعلاوةً على ذلك، يعتبر الدعم المُقدَّم من المنظمات غير الحكومية الدولية والدول الشريكة من العوامل الهامة للنجاح. وإنَّ دراسة وتحليل الاحتياجات المحلية المختلفة بدقةٍ وعناية وتصميم المشروعات بما يتماشى مع تلك الاحتياجات لهو أمرٌ له أهميةً بالغة في أقضية نينوى بكلِّ ما بها من اختلافات. ستختلف مشاركة الناشطات من النساء بقدرٍ كبير في المناطق الشمالية من الموصل وسهل نينوى عنها في الأقضية الجنوبية والأقصى شرقًا من المحافظة. والحوارات المحلية، والتي تبرهن على أنَّ الاتفاقات اللامركزية من شأنها أن تُفضي إلى تحقيق المزيد من الأمن والرخاء والمساواة للمرأة، يتعين أن يُنظَر إليها على أنهَّا أمثلة يمكن أن تنصب في حوارٍ وطنيٍّ شامل.

تستمر المشاركة غير المنحازة للدعم الدولي في الحيولة دون التغيير الناجح. ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لتبادل المعلومات وإقامة علاقات التعاون على نحوٍ يتسم بالشفافية. ويجب أن يعطي المانحون للمنظمات الدولية والمحلية فسحةً كافية لبناء وتعزيز هذا التعاون المشترك، وينبغي على الحكومات المانحة تنسيق الدعم الدولي بالتمام من أجل تحقيق التآزر حيثما وكلما كان ذلك ممكنًا.

إجراءات التدخل

١. السياسات/ التشريعات

ناقش أصحاب المصلحة مسألة المشاركة السياسية للمرأة بشكلٍ مُكثَّف، ومعظم مطالبهم لا يمكن تبنيها وتنفيذها على الصعيد الوطني إلا من خلال مجلس النواب والحكومة العراقية:

أ. اعتماد حصةٍ دستورية تضمن للمرأة نسبة ٥٠٪ في المجالس النيابية وجميع المناصب الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ب. اعتماد حصةٍ دستورية تضمن للمرأة نسبة ٥٠٪ في المجالس النيابية وجميع المناصب الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ج. تعديل مجلس النواب العراقي لتشريعاته لأجل دعم المرأة وحمايتها، وذلك بما يشمل تعديل كلٍّ من: قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية، والتشريعات الخاصة بعمل المرأة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون مناهضة العنف الأسري.

د. عمل الدولة على تحديد وسد الفجوات التي تتيح الفساد والمحسوبية في القطاع العام في نينوى.

ه. زيادة الدعم الموجه إلى تفعيل أجندةٍ معينة تُعزِّز دور المرأة في الحياة العامة والاجتماعية.

٥.انظر الإجراء العاشر

الخطة التشغيلية

يُعدُّ غياب المرأة عن الحياة العامة وعدم وصولها إلى سلطة اتخاذ القرار مشكلةً مجتمعيةً عامة وعميقة. في انتخابات مجلس النواب الأخيرة في أيار/ مايو ٢٠١٨، ترشح عددٌ غير مسبوق من النساء (ما يقارب ٢٠١١ امرأة)، ولكن ٢٥٪ فقط من النساء حصلن على مقاعد في مجلس النواب. وتعتبر الحصة الدستورية البالغة ٢٥٪ بمثابة الحاجز الزجاجي أمام المرأة. ولم يقتصر الأمر على أنَّ تمثيل المرأة في أعلى مستويات السياسة العراقية لم يتجاوز أبدًا نسبة الـ ٢٥٪ المنصوص عليها فحسب، بل ينظر الكثيرون إلى النساء اللواتي نجحن في تأمين مقعدٍ نيابي أو منصب على أنهنَّ يتمُّ استغلالهن بصفةٍ رمزية. ويُنظَر إلى النائبات على نطاقٍ واسعٍ على أنهنَّ يفتقرن إلى السلطة اللازمة للتأثير على النواب الآخرين ولمناصرة حقوق المرأة. وفضلاً عن ذلك، لم يتمّ إشراك أي امرأةٍ في تشكيل الحكومة.

وعلاوةً على ذلك، قيل أنَّ للمشاركة السياسية سمعةً سيئة. بالتالي، تدعو الحاجة إلى المناصرة بطريقةٍ إيجابية لإشراك المزيد من النساء في مضمار السياسة. كما وإنَّه أيضًا من الضروري أن يتمَّ التوصُّل لفهمٍ مشترك للقوانين بين صفوف المواطنين، وزعماء القبائل، ورجال الدين، وذلك لأجل تنفيذ القوانين القائمة. وسيساعد النقاش العام وشرح القوانين في التوصُّل لمثل هذا الفهم المشترك للقوانين.

وقد اعتمد مجلس النواب العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ قانونًا قضى بـ "إنهاء عمل" مجالس المحافظات والأقضية (القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، والذي أقره مجلس النواب العراقي ونُشِرَ في العدد ٤٥٦٦ من الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع العراقية) الصادر بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩). واعتبرت عدة محافظات أنَّ هذا القانون غير دستوري بموجب المادة ١٢٢ من دستور العراق، ما أدَّى إلى أنَّ بعض المحافظات قد قامت بتحريك دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية العليا طالبةً الحكم بعدم دستورية القانون. ولم تُصدِر المحكمة الاتحادية العليا حتى الآن حكمًا في طعون المحافظات بعدم دستورية القانون. وتبعًا للقانون، تستخدم ورقة الاستراتيجية مصطلح "المحافظ" أو "رئيس البلدية".

الإجراء الأول			
* يُرجى النظر في إصدار محافظ نينوى لمرسوم يُنظِّم حصة لا تقل عن ٢٥٪ للنساء في المناصب الحكومية ولجان السلام الحكومية في نينوى.			
من؟	**محافظ نينوى، رؤساء بلديات نينوي**، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، **المنظمات النسوية بدعم من المنظمات المحلية والدولية، الإعلام.**	**متى؟**	٢٠٢٠ - فصاعداً

الإجراء الثاني			
إطلاق مبادرة لأجل **تعديل قانون الانتخابات**: * تغيير طريقة "سانت-لاغو" المُعدَّلة، والتي تحول دون فوز النساء من المترشحات المستقلات بالانتخابات. * التوضيح القانوني لكون حصة الـ ٢٥٪ تُشكِّل الحد الأدنى وبأنهاً تسري على كافة الانتخابات على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي. * ضمان حدٍّ أدنى لتمثيل النساء المنتميات لأقليةٍ ما. * كفالة أنَّه في حال خلو مقعدٍ كانت تشغله امرأة سيتمُّ شغله بامرأة أخرى.			
من؟	أعضاء مجلس نواب نينوى، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الإجراء الثالث			
مناصرة **إجراء الأحزاب السياسية في محافظة نينوى لتقييمٍ ذاتي** بشأن * وضع المرأة بداخل الحزب. * تمثيل المرأة في المناصب القيادية الحزبية. * مطالب المرأة في البرنامج الحزبي. * ترشيح النساء للانتخابات (مجلس النواب، المجالس المحلية، المفوضيات، اللجان). * وضع استراتيجية لزيادة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في نينوى			
من؟	الأحزاب السياسية في نينوى المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٣

الإجراء الرابع

استحداث **معهد لتدريب القيادات النسوية** في الموصل من أجل تحسين مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي المجتمع في نينوى. وقد تُغطي الدورات التدريبية ما يلي:

* برامج قيادية للمرأة في محافظة نينوى.

* تدريب النائبات من نينوى من أجل العمل بفاعلية في مجلس النواب (العمل البرلماني، كيفية تمثيل دوائرهن الانتخابية بشكلٍ فعال، كيفية تصميم برنامجٍ سياسي، كيفية تنفيذه، كيفية العمل ضمن الأحزاب السياسية، العمل الإعلامي).

* تدريب النساء لتمكينهن من تولي مناصب قيادية في محافظة نينوى (الحكومة وغيرها من مواقع صنع القرار)

* ورش عمل حول حقوق المرأة وكيفية معالجة الشكاوى، ومهارات القيادة لدى المرأة.

من؟	جامعة الموصل بدعم من المنظمات الدولية والمحلية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٣

الإجراء الخامس

حملات مناصرة ودورات تدريبية بهدف الوصول إلى **قرارات حكومية مراعية بشكلٍ أفضل للاعتبارات الجنسانية** في محافظة نينوى من أجل تفعيل قوانين المحافظة والتشريعات الوطنية بشكلٍ أكبر، وكذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي وقعت عليها العراق.

حملات توعية بالنوع الاجتماعي تُلقي الضوء على الصور النمطية للجنسين في المناطق الحضرية والريفية.

من؟	قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى بدعم من المنظمات الدولية والمنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٥

الإجراء السادس

تأسيس **مجلس للمرأة في نينوى** يشمل النساء من كافة أطياف المجتمع على المستوى المحلي لأجل منح مطالب المرأة في نينوى وزنًا أكبر وزيادة آفاقها في النجاح.

من؟	رؤساء البلديات، قسم تمكين المرأة وشؤون الطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢١

الإجراء السابع

مناصرة **اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية ٢٠١٩ - ٢٠٢٣** في نينوى.

* التدريب على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وقرارات المتابعة، وإشراك المرأة في عمليات بناء السلام التي تستهدف مسؤولي الحكومة المحلية، وأعضاء لجان السلام المحلية، وأفراد الشرطة والجيش والعسكريين.

* شن حملات عمومية لأجل نشر المعلومات بشأن خطة العمل الوطنية في نينوى.

* عقد ورش عمل حول فهم وتنفيذ خطة العمل الوطنية على مستوى المحافظات وعلى المستوى المحلي تستهدف رؤساء البلديات والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية

* عقد ورش عمل للإحاطة بخطة العمل الوطنية ومناقشتها على مستوى المحافظات وعلى المستوى المحلي لرؤساء البلديات والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية في نينوى

* تدريب المسؤولين والعناصر المؤثرة في التغيير المجتمعي في نينوى (أي زعماء العشائر الذين يمكن أن يلعبوا دورًا في محاسبة المسؤولين) على مشاركة المرأة وتنفيذ خطة العمل الوطنية ٢٠١٩-٢٠٢٣ في نينوى،

* تخصيص ميزانية لتنفيذ خطة العمل الوطنية في نينوى لقسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، والمجتمعات المحلية، والمنظمات النسوية.

* تحديد جداول زمنية لتنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية.

* وضع آلية مراقبة لإعمال خطة العمل الوطنية.

من؟	قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية بدعم من المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٣

الإجراء الثامن

مبادرة مشتركة لأعضاء مجلس نواب نينوى لأجل إدخال **قانون يُجرِّم القذف والإهانة والتحرش علنًا بالمرشحات خلال الحملة الانتخابية** في نينوى.

من؟	أعضاء مجلس نواب نينوى، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢١

الإجراء التاسع

مبادرة مشتركة لكلٍّ من أعضاء مجلس نواب نينوى وقسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، وذلك **لرفع مشروع قانون لمناهضة التمييز** من شأنه أن يحمي المرأة من تعرضها للتمييز في حياتها المهنية وفي المجتمع والسياسة، وسيتمُّ وضع مشروع القانون بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني النسوية والمنظمات التي تمثل الأقليات.

من؟	أعضاء مجلس نواب نينوى، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية بدعم من المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٣

الإجراء العاشر

مبادرة مشتركة لكلٍّ من أعضاء مجلس النواب ومحافظ نينوى من أجل دعم إصلاح **قانون العقوبات**

* إلغاء القاعدة التشريعية التي يُعفى بموجبها المُغتَصِب من العقوبة إذا تزوج من الضحية.

* إلغاء المادة ٤١ من قانون العقوبات التي تنص بصريح العبارة على أنَّه لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحقٍ مُقرَّر بمقتضى القانون، على سبيل المثال عند "تأديب" الزوج لزوجته.

* اعتماد قانون مناهضة العنف الأسري من قبل مجلس النواب.

من؟	أعضاء مجلس نواب نينوى، محافظ نينوى، رؤساء البلديات، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الإجراء الحادي عشر

مبادرة مشتركة لكلٍّ من أعضاء مجلس نواب نينوى ومحافظ نينوى من أجل **إصلاح قانون الأحوال الشخصية** وقانون الجنسية العراقية بغية تمكين المرأة من منح الجنسية والديانة غير المشروط للأطفال.

من؟	أعضاء مجلس النواب من نينوى، محافظ نينوى، قسم تمكين المرأة والطفل في ديوان محافظة نينوى، المنظمات النسوية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء الثاني عشر

تخصيص الموازنات لتحسين وضع المرأة الاقتصادي من خلال التعليم، ومراكز الرعاية النهارية للأطفال، وتكافؤ المرتبات في جميع المؤسسات الحكومية، وكذلك الموازنات لتحسين مشاركة المرأة عبر إتاحة سبل الحوار مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في محافظة نينوى.

من؟	محافظ نينوى	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٣٠

الإجراء الثالث عشر

* **نشر جميع القوانين ومسودات القوانين** على المواقع الإلكترونية الحكومية والنيابية.
* **شرح ومراقبة إنفاذ القوانين** عبر مكاتب المحافظة، والوسائط الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني.

من؟	مجلس النواب، محافظ نينوى، الإعلام، منظمات المجتمع المدني	**متى؟**	٢٠٢١- فصاعداً

الإجراء الرابع عشر

* تطوير **نظام إحصائي** شامل للمحافظة ككل (بشأن مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، وإدماج المرأة في المجالس واللجان على مستوى المحافظة، وتمثيل النساء في لجان السلام المحلية، والمشاريع الرامية إلى تمكين المرأة) وبناءً عليه، يمكن إطلاق المبادرات بالنحو الذي يتناسب بشكلٍ أفضل مع الاحتياجات وبقدرٍ أكبر من التآزر ما بين المنظمات وأصحاب المصلحة
* **مراقبة وجمع المعلومات** حول أسباب النزاع.
* إجراء **البحوث العلمية حول قضايا النوع الاجتماعي**.

من؟	الجهاز المركزي للإحصاء، ومؤسسات البحث، والخبراء المحليين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠: يجب تحديث المعلومات باستمرار، يتعين وضع الإطار العام لنظام إحصائي شامل وقاعدة بيانات وجمع بيانات الإدخال على مستوى واسع في ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

٢. العدالة الانتقالية وبناء السلام

ناقش أصحاب المصلحة جميع الموضوعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، مثل المصالحة، ومقاضاة الجناة، وإنصاف الضحايا، وبناء السلام. وكانت المطالب الرئيسية كما يلي:

أ. الدعوة إلى رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية تُولي اهتمامًا خاصًا للجرائم المرتكبة بحق النساء والفتيات.

ب. التحقيق باستفاضة في الجرائم وضمان تعويض ضحايا العنف ضد المرأة.

ج. تتمكين المرأة من الإبلاغ عن الانتهاكات والجرائم.

د. التأكُّد من تنفيذ التوصيات ذات الجدوى التي تُقدِّمها النساء بلجان بناء السلام.

ه. القيام بحملات توعية لتغيير النظرة ومعالجة التمييز ضد النساء ذوات الصلة بتنظيم الدولة الإسلامية*، ووضع برامج لإعادة إدماج هؤلاء النساء

و. لمطالبة بمراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالنساء من نينوى المشتبه في وجود وجه صلة فيما بينهن وبين تنظيم الدولة الإسلامية واللاتي تتواجدن في مرافق الاحتجاز، والمطالبة بالإفراج عن جميع النساء اللاتي ثَبُتَت براءتهن.

الخطة التشغيلية

تُقدِّم الخطة التشغيلية منهجًا متعدد المستويات للعدالة الانتقالية ذا منظورٍ جنساني يُركِّز على ثلاثة أركانٍ رئيسية تتمثل في: إقامة حوارٍ محلي بين المجتمعات المحلية، وإجراء تحقيقات عادلة وجبر ضحايا العنف، وإعادة دمج النساء والأطفال المُنتَسبين لتنظيم داعش. يهدف هذا المنهج إلى معالجة تعقيد المظالم في محافظة نينوى، ويُسلِّم بأنَّ أي أنشطة لبناء السلام ستتمُّ إعاقتها ما لم يتمّ اتخاذ خطواتٍ كافية نحو العدالة، وتعويض الضحايا، ومصالحة طوائف المجتمع.

هناك العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية التي تعمل بشكلٍ رئيسي على توثيق الانتهاكات، وتقديم التقارير إلى الآليات الدولية، والمطالبة بالتعويضات وإجراء التحقيقات الوافية. وعلاوةً على ذلك، فقد تمَّ إنشاء لجانٍ مجتمعية لبناء السلام على المستوى المحلي. ومن جانب الحكومة، يجب أن تشارك لجنة التعايش والسلم المجتمعي، وبالتحديد قسم تمكين المرأة، ولجنة التعويضات في نينوى في تنفيذ هذه التوصيات. كما ويجب أن يشارك أيضًا محافظ نينوى.

٦- النساء اللائي لم يرتكبن جرائم (ويشمل ذلك أطفالهن) ولم يدعمن تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن اللاتي ينتمي فردٌ أو أكثر من أسرهن إلى التنظيم.

الإجراء الأول

تُنشِئ الحكومة **اللجان لتقصي الحقائق والمصالحة** بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. تعمل تلك اللجان من جانبها على تمكين ودعم المجتمعات المحلية لإقامة حوارٍ محلي دائم في جميع أنحاء نينوى بمشاركة كلٍّ من النساء، والشباب، والزعماء القِبَليين والدينيين، والأقليات العرقية، والموظفين الحكوميين المحليين. يتمُّ اتخاذ خطواتٍ جادة نحو تنفيذ التوصيات المُنبَثقة عن هذا الحوار المحلي. تعزيز الحوار مع الزعماء الدينيين والقِبَليين حول بناء السلام ومشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.

من؟	رؤساء بلديات محافظة نينوى، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية، الخبراء المحليون	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢١: مشاورات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ومع الزعماء المحليين بهدف تأسيس اللجنة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢: إطلاق اللجنة في نينوى وإعمال منصة الحوار ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥: وضع خطة لتنفيذ توصيات اللجنة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠: تنفيذ توصيات اللجنة

الإجراء الثاني

تأسيس شبكة من النساء (الناشطات) والجهات الفاعلة في مجال بناء السلام في نينوى من خلال:

* قاعدة بيانات رقمية وخريطة رقمية للنشطاء والجهات الفاعلة في مجال السلام والتوعية بالنوع الاجتماعي، ويجب أن تكون الجهات الفاعلة المُجمَّعة في مجالاتٍ مواضيعية مرئيةً على خريطة تفاعلية مع موقع كلٍّ منها ووصفٍ موجز لنشاطها بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال.

* منصة اتصالات رقمية حول النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، وبناء السلام.

* مؤتمر إقليمي سنوي للشبكة حول النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، والجهات الفاعلة في السلام في نينوى

إنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني التي تُقدِّم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من العنف لتنسيق الجهود وتبادل أفضل الممارسات.

من؟	منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٥

الإجراء الثالث

الانخراط **في حوار مع الإعلام المحلي والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني حول إعادة تأهيل الضحايا والأسلوب اللغوي المُستَخدم في الحديث عن كلّ ما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية** (نساء الدواعش أو عبيد الجنس مثلاً).

* وضع بروتوكول ومدونة أخلاقية للإعلام حول كيفية تغطية حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية تغطية قصص ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية.

* تغيير المصطلحات المتداولة والمُستخدَمة لوصف النساء من ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، مثلاً من "عبيد الجنس" إلى "المخطوفات".

من؟	محافظ نينوى، رؤساء البلديات، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية، الإعلام المحلي	**متى؟**	٢٠٢٠: بدء الحوار بعقد مؤتمر ٢٠٢١ - ٢٠٢٢: الاتفاق على بروتوكول ومدونة أخلاقية وإصدارهما

الإجراء الرابع

تطوير آلياتٍ آمنة لتلقي الشكاوى وتوفير الحماية للمُبلِّغين أو المُبلِّغات عن الخروقات

* إنشاء ديوانٍ محلي للمظالم مُزوَّد بتقنياتٍ حديثةٍ مختلفة تستخدمها النساء المحليات، مثل واتس آب، وسيغنال، و/ أو غيرها من التطبيقات، لاسيما في المناطق الريفية، بحيث يمكن للنساء تقديم الشكاوى دون الكشف عن هويتهن والحصول تبعًا لذلك على المساعدة.

* التعاون مع وسائل الإعلام المحلية لإشراك المواطنين وتلقي الشكاوى دون الكشف عن هويتهم.

من؟	رؤساء البلديات، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية، الإعلام المحلي،	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٢

الإجراء الخامس

ضمان مصالحة وتعويض الضحايا والناجين من خلال **عملية إعادة تأهيل تشمل المنظومتين التشريعية والاجتماعية**. ضمان إجراء التغييرات التشريعية اللازمة.

* إنفاذ قانون تعويض ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٧.
* إنفاذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ (المُنفَّذ في نينوى بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٨ الصادر بإقليم كردستان العراق.
* إجراء دراسة لتقييم عملية إنفاذ تلك القوانين بعينها وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة تبعًا لذلك.
* توفير الدعم القانوني اللازم للناجيات لأجل إعلامهن بحقوقهن وتمكينهن من تقديم الشكاوى، ورفع الدعاوي القضائية، ودعاوى المطالبة بالتعويضات.
* فتح مكاتب جديدة لشؤون التعويضات
* إنفاذ قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩.

من؟	الفرع القضائي، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء السادس

تعزيز اتفاقيات السلام المحلية (أو "المواثيق" أو "عهود الشرف") لدى الجماعات المتورطة في النزاع (القبائل والعشائر والمجموعات العرقية والدينية المختلفة، الشيوخ). وحيث أنَّ التفاوض على اتفاقيات السلام المحلية هذه من شأن الرجال، فيمكن اتخاذ الخطوات التالية لمشاركة المرأة:

* تشكيل مجموعة نسوية عند بدء المفاوضات للتوصل لاتفاقية سلام محلية والتأكُّد من أنَّ عملية الاختيار تشمل النساء المؤثرات واللاتي يحظين بالإحترام في مجتمعاتهن.
* صياغة المجموعة النسوية للمطالب والتوصيات بشأن اتفاقية السلام المحلية.
* عقد مقابلات مشتركة بين المفاوضين الذكور وعضوات المجموعة النسوية.
* دعوة النساء إلى جولات التفاوض.
* إدراج مطالب المجموعة النسوية في اتفاقية السلام.
* حضور المجموعة النسائية لتوقيع اتفاقية السلام

من؟	رؤساء البلديات، المنظمات غير الحكومية الدولية، منظمات المجتمع المدني	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء السابع

تعزيز فعالية لجان بناء السلام المحلية في نينوى والترويج للمشاركة الفعالة للمرأة على صعيد بناء السلام:

* عقد ورش عمل لأعضاء لجان بناء السلام حول القوالب النمطية للجنسين، والعنف ضد المرأة في أوقات النزاع والحرب، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، وخطة العمل الوطنية العراقية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣،

* حصر منظمات حقوق المرأة والناشطات والكيانات الأخرى التي يمكن أن تعقد الشراكات مع لجان السلام المحلية
* ضمان وجود عددٍ كافٍ من النساء في لجان السلام المحلية،

* تدريب النساء بلجان بناء السلام المحلية على كيفية إحداث التغيير،
* ضمان تقلدُّ النساء للمناصب القيادية في لجان بناء السلام المحلية في نينوى، على سبيل المثال كمنصب رئاسة اللجنة أو المُتحدِّث الرسمي،

* إعداد برنامج لتدريب المُدرِّبين (ToT) يستهدف النساء ويركز على الوساطة في النزاعات وعمليات السلام، وإشراك النساء اليافعات في التدريب،
* زيادة عدد لجان بناء السلام المخصصة للنساء في محافظة نينوى ولاسيما في المناطق الريفية والنائية،

* تنظيم اجتماعات مشتركة بين لجان بناء السلام المحلية المختلطة القائمة ولجان السلام المخصصة للنساء بغرض تبادل الخبرات،
* تنظيم اجتماعات مشتركة بين لجان بناء السلام النسوية والقيادات العشائرية والدينية لتبادل إجراءات المصالحة،

* التأكُّد من أنَّ لجان السلام المحلية تعمل على القضايا الحيوية بالنسبة للمرأة، مثل العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وطرق الوقاية منهما، وتشغيل النساء، والعودة الآمنة للنازحين، وتعليم الفتيات.

من؟	منظمات المجتمع المدني المحلية، لجان السلام المحلية في نينوى، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الثامن

دعم **المشاريع والمراكز النسائية والثقافية** في القرى المهمشة وبالأخص في النمرود وحمام العليل:

* ضمان أن يكون للنساء مكانٌ آمن للقاء،

* تنظيم ورش عمل حول السرد القصصي والمسرح والكتابة الإبداعية للنساء تستهدف بشكلٍ خاص الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

* جمع النساء ببعضهن حول قاعدة الاهتمامات المشتركة: كالثقافة، والطعام، والموسيقى، والرياضة، والأدب، والحرف اليدوية، وتقديم مشاريع فنية وآليات للعلاج بالفن، فضلاً عن فعاليات الطهي الجماعي وعروض الأفلام،

* تقديم البرامج للتوعية بقضايا النوع الاجتماعي للنساء والرجال، وتمكين المرأة من خلال التعليم (المهارات، معرفة الحقوق، قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المتابعة)، وشن حملات لمناصرة المرأة،

* المبادرة بإطلاق برنامج للحوار بين الأديان والأعراق في نينوى بمشاركة الأكاديميين والشباب والشابات وكبار السن والنشطاء والمؤثرين: ويمكن أن يجري التنفيذ، على سبيل المثال، في صورة مهرجانات محلية للسلام للاحتفال الجماعي بالتقاليد المحلية،

* إيجب أن تُعزِّز المراكز مفهوم الشمولية، خاصةً فيما يتعلق بالعمر، والنوع الاجتماعي، والدين، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ومشاركة الشباب.

من؟	منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية، اتحاد كُتَّاب نينوى والمنتدى الأدبي	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء التاسع

يجب على **المنظمات الدولية:**

* تحليل الاحتياجات المحلية بشكلٍ أفضل لدى تطوير مشاريع تمكين المرأة، وتحسين سبل التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية الأخرى من أجل مواءمة الجهود وتوفير المزيد من فرص العمل للمرأة،

* تحسين عمليات الاختيار لجميع برامج بناء القدرات (بما في ذلك استمارات التقديم ومقابلات المشاركين، ويجب أن تكون معايير الاختيار واضحة، ومحددة، ومُشتَملة على دافع المشارك، كما ويجب أن تضمن تمثيل الجنسين)

* تحسين سبل الوصول إلى المعلومات (ينبغي الإعلان عن المشاريع والمنح في نسق واضح وبسيط على المواقع الإلكترونية)،

* إجراء دورات تدريبية للنساء والرجال للتوعية بالنوع الاجتماعي وبناء السلام خاصةً في المناطق الريفية،

* إدخال نظامٍ أفضل لمراقبة منظمات المجتمع المدني (يجب أن يجري أخذ عينات المراقبة من قبل مدققين خارجيين في حال تجاوز النفقات لمبلغ معين)

* حضور اجتماعات بناء السلام الشهرية في العراق بصورةٍ منتظمة والتواصل بشأن المُستَفيدين مع المنظمات الأخرى (بدون مضاعفة الجهود).

من؟	رؤساء البلديات بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - فصاعدًا

الإجراء العاشر

المبادرة بتنفيذ برنامج تدريبي يشمل خمس إلى عشر عائلات محلية عن التوعية بالنوع الاجتماعي، ومناهضة العنف (القائم على أساس النوع الاجتماعي)، وإدارة النزاع والمصالحة، والتسامح في التعامل مع الأقليات العرقية والطوائف الدينية الأخرى. يجب أن تلتزم كل عائلة مُدرَّبة تمَّ اختيارها وفق معايير شفافة بتدريب مجموعة مؤلفة من خمس إلى عشر عائلات أخرى (نظام كرة الثلج). وستتلقى العائلات المشاركة في البرنامج حافزًا ماليًا مقابل عملها.

من؟	رؤساء البلديات بدعم من المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الحادي عشر

توفير **دورات تدريبية لبناء قدرات أفراد الجيش والقضاة وكوادر الشرطة** في نينوى بهدف:

* رفع مستوى وعيهم بقضايا النوع الاجتماعي كي يصبحوا أكثر تجاوبًا مع العنف القائم على النوع الاجتماعي وأكثر فهمًا لحقوق المرأة،

* عقد دورات للتدريب على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وقرارات المتابعة،

* وضع قواعد أساسية للتدريب مع الشرطة والجيش لضمان توفُّر بيئةٍ آمنة للنساء في هذه التدريبات.

من؟	منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

٣. النازحون والأقليات وحماية الضحايا

جمَّعَ أصحاب المصلحة عدة توصياتٍ رئيسية فيما يتعلق بالنازحين والأقليات وحماية الضحايا في محافظة نينوى:

أ. يجب على الدولة العراقية كفالة أن تكون معسكرات النازحين ومراكز الاحتجاز مكانًا آمنًا للنساء، وأن تضع الآليات اللازمة للإبلاغ والمساءلة في حالة حدوث أية انتهاكات.

ب. تنسيق وتقديم سبل كسب الرزق المدرة للدخل للنساء النازحات والناجيات من العنف الجنسي

ج. يجب على الدولة العراقية وعلى محافظ نينوى اتباع إطار العودة الطوعية المبدئي [٧].

د. التأكُّد من عدم وجود سياسات أو ممارسات للإعادة القسرية أو كليهما.

الخطة التشغيلية

تتناول الخطة التشغيلية احتياجات النساء على مدار دائرة النزوح من رحلتهن إلى المخيم، إلى البقاء على قيد الحياة داخل المخيمات، وأخيرًا إلى إعادة دمجهن في المجتمع. تُقِرُّ الخطة بأنَّ العديد من النساء يعانين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي طوال عملية النزوح، وتُسلِّط الضوء على الحاجة إلى حماية النساء والأطفال.

من المسؤول؟

هناك العديد من الجهات الفاعلة المعنية بوضع النازحين في نينوى، وتتمثل بشكلٍ رئيسي في المنظمات الدولية، وتحديدًا "فريق العمل المعني بحماية نينوى" (NPWG)، والسلطات المحلية ولاسيما "لجنة إعادة النازحين" في المحافظة (GRC) التي تأسست في نينوى في عام ٢٠١٨، وهي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن الدعوة إلى العودة الآمنة للنازحين وكذلك إغلاق المخيمات. تتكون اللجنة من السلطات المحلية في نينوى والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. يجب أن تلعب اللجنة دورًا أكثر فاعليةً في تسهيل العودة الآمنة للنازحين وتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

من الضروري إشراك الزعماء القِبَليين والدينيين الذين يلعبون دورًا مهمًا في مجتمعاتهم وبإمكانهم المساعدة في دعم العودة الآمنة للنازحين.

٧- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، نشرة وقائع نيسان/ أبريل ٢٠١٩

الإجراء الأول

التأكد من **استجابة المخيمات لاحتياجات النساء** بصفة خاصة:

* مراجعة السلامة بالمخيمات وتنفيذ توصيات النساء حول كيفية جعل المخيمات مكانًا أكثر أمانًا وتعزيز شعورهن بالأمان.

* التأكُّد من أنَّ الوصول للأماكن العامة في المخيمات كالمراحيض آمنٌ لجميع النساء،

* تزويد النساء بكلِّ ما يحتجنه من موادٍ من شأنها أن تُساهِم في شعورهن بالأمان بداخل المخيمات، مثل الكشافات.

* تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء الأيزيديات وضحايا تنظيم الدولة الإسلامية الأخريات.

* إنشاء وحدات دعم نفسي واجتماعي في معسكرات النازحين ومراكز الاحتجاز في محافظة نينوى.

* عقد ورش عمل لكوادر الأمن في المخيمات بهدف تجنُّب ممارسات العنف ضد المرأة،

* كفالة أن يتمَّ تعيين الكوادر المُدرَّبة من النساء كموظفات وأخصائيات الاجتماعيات،

* تدريب جميع العاملين في الخطوط الأولى على الحد والرد على ممارسات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن المخيمات،

* تقديم خدمة معالجة الحالات والاستشارات الخاصة وتعيين موظفين اجتماعيين في عين المكان بالمخيمات.

* دعم الأنشطة الثقافية، مثل السرد القصصي، أو الكتابة الإبداعية، أو المسرحيات، في مخيمات النازحين للنساء بهدف منحهن مساحة للتعبير عن معاناتهن وتطلعاتهن.

من؟	ديوان محافظة نينوى، لجنة إعادة النازحين بمحافظة نينوى، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢١: وحدات الدعم النفسي والاجتماعي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١: إجراء عمليات مراجعة السلامة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢: تطبيق التغيير بداخل المخيمات بناءً على توصيات النساء المُترَتبة على مراجعة السلامة.

الإجراء الثاني

إنشاء **ملاجئ للنساء** للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تحت إشراف الحكومة لضمان المساءلة أمام المنتفعات.

من؟	المنظمات النسوية بدعم من المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٢

الإجراء الثالث			
تخصيص **خط ساخن للطوارئ** للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بغرض الإبلاغ عن الانتهاكات التي تحدث في المخيمات ومراكز الاحتجاز بدون كشف المتصلة عن هويتها، وتقديم خدمة معالجة الحالات للناجيات من العنف عند الحاجة.			
من؟	المنظمات النسوية، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٥

٤. الإعلام

أتى أصحاب المصلحة على ذكر استخدام الإعلام لتعزيز إشراك المرأة في بناء السلام والمجال السياسي والمجتمع في جميع الأقسام المواضيعية. وطالبوا بما يلي:

أ. العمل نحو استقلالية ومحاسبة وسائل الإعلام، فلا ينبغي أن يكون هناك أي انتساب لأيٍ من الأحزاب السياسية، ويجب أن تكون وسائل الإعلام غير متحيزة فيما يتعلق بالدين، والجنس، والملابس، وما إلى ذلك، ويجب حماية المساهمين من التعرض للهجوم

ب. الوصول إلى المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي والترويج لدورٍ أكثر فاعليةً للمرأة في وسائل الإعلام

ج. بناء قدرة الإعلام في تسليط الضوء على الظلم الاجتماعي والشكاوى، ويجب أن يكون العاملون في وسائل الإعلام مؤهلين

د. يجب أن تُلقي وسائل الإعلام مزيدًا من الضوء على النساء الناجحات (ولاسيما اللائي حققن النجاح من خلال تعليمهن) - فمن شأن ذلك أن يخلق حافزًا للأشخاص على النظر إلى تعليم المرأة بمزيدٍ من الجدية

ه. دعم المشروعات الرامية إلى العمل مع وسائل الإعلام (السمعية والبصرية) واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية لتنظيم حملات توعية، وبوجهٍ عام، يمكن استشارة الإعلام في هذا الشأن وكذلك التعاون من خلال المؤتمرات مع المنظمات والأحزاب السياسية، والجامعات، والمؤسسات، والنخب السياسية

الخطة التشغيلية

يُعَدُّ استخدام وسائل الإعلام طريقةً مؤثرة لمناصرة دور المرأة في المجتمع، وفي المجال السياسي، وفي بناء السلام في نينوى، وكذلك في زيادة الوعي بشأن الفوارق الجنسية على صعيدٍ أوسع. يمكن استخدام الإعلام في جميع أنواع المشاريع لتعزيز مشاركة المرأة، حتى في المناطق الريفية، ويعتبر أداة ذات تأثيرٍ كبير في وضع هذا العمل قيد التنفيذ على مستوى شامل ما إذا تمَّ رصده بشكلٍ سليم.

من المسؤول؟

على الصعيد الوطني، الوزارة المسؤولة عن الإعلام في العراق هي وزارة الثقافة. كذلك تعني وزارة الاتصالات بشؤون الإعلام، ولكن على الصعيد التقني. ويجب أن تعمل الدولة في المقام الأول على تعزيز استقلالية الإعلام وشفافيته. وعلى صعيد المحافظة، يعتبر قسم الإعلام والعلاقات العامة بديوان محافظة نينوى هو الجهة الفاعلة المحورية في نينوى. ويجب على المؤسسات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية استيعاب استقلالية الإعلام وتعزيزها والاستفادة كذلك من فرص التواصل المُتشعِّبة التي تقدمها وسائل الإعلام، وذلك من أجل إحداث تغييرٍ إيجابي.

الإجراء الأول			
تدريب العاملين في مجال الإعلام والصحافيين في نينوى حول قضايا مشاركة المرأة، والترابط الاجتماعي، وبناء السلام: * نشر مفهوم صحافة السلام، * تنفيذ برامج تدريبية بغرض تصميم محتوياتٍ إعلامية مراعية للاعتبارات الجنسانية لقنوات التليفزيون، والإذاعة، إلخ. (على سبيل المثال: محطة تليفزيون الموصلية)، * التركيز على تدريب الإعلاميات والصحفيات، * يجب أن يشمل التدريب مهارات تحليل الأخبار الزائفة ودحض خطابات الكراهية، * تدريب مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي، والمدونين، والنشطاء			
من؟	منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، وزارة الثقافة، نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، قسم الإعلام والعلاقات العامة في ديوان محافظة نينوى	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الثاني			
قنوات يوتيوب من النساء للنساء: * رفع مستوى الوعي حول التمييز والنوع الاجتماعي * حملات مناصرة * تقديم نماذج للنساء اللائي نجحن بفضل التعليم			
من؟	منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، المنظمات النسوية، نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الثالث			
تدشين **اللوائح** المتعلقة بما يلي: * رالحد من ممارسات العنف ضد المرأة على وسائل التواصل الاجتماعي * شفافية واستقلالية وسائل الإعلام والترويج لها في جميع أنحاء المحافظة.			
من؟	وزارة الثقافة، قسم الإعلام والعلاقات العامة في ديوان محافظة نينوى.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء الرابع			
تدريب النساء من بين الكوادر العاملة لدى المنافذ الإعلامية التابعة للحكومة			
من؟	وزارة الثقافة، المنظمات الدولية والمنظمات النسوية، قسم الإعلام والعلاقات العامة في ديوان محافظة نينوى.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الخامس			
إنتاج وتقديم **برامج إذاعية حول شكاوى المرأة** وتقديم المعارف/ المقاطع التوعوية حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي على نطاقٍ واسع			
من؟	المنظمات الدولية والمنظمات النسوية بالتعاون مع محطات الإذاعة المحلية، قسم الإعلام والعلاقات العامة في ديوان محافظة نينوى.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٣

٥. التعليم

أوضح أصحاب المصلحة الحاجة الماسة لطرأ التغيير على نظام التعليم. وتتمثل المطالب الرئيسية فيما يلي:

أ. تطوير مناهج تعليمية شاملة تراعي الاعتبارات بين الجنسين وتقلل من القوالب النمطية الجنسانية وتنشر التسامح، وذلك من خلال اشتمالها على عناصر المجتمع المتنوعة

ب. زيادة فرص حصول النساء والرجال من المناطق الريفية على التعليم وتثقيف الآباء في تلك المناطق من أجل تغيير عقلية المجتمع هناك تجاه تعليم الفتيات، والزواج دون السن القانونية، وما إلى ذلك

ج. التعليم الإلزامي للفتيات والفتيان مع التركيز بشكلٍ خاص على المناطق الريفية

د. بناء القدرات خارج نطاق المناهج الدراسية في المدارس (النوع الاجتماعي، التعايش، بناء السلام)

ه. إعادة هيكلة الفصول والموظفين والمواد التعليمية في المدارس والجامعات

الخطة التشغيلية

في العراق، تُشكِّل المديرية العامة للمناهج بوزارة التربية في بغداد لجانًا لوضع المناهج التعليمية. وتضم اللجان عادةً ممثلين من وزارة التربية للإضطلاع بمهام الإشراف والتنسيق. يوجد في جميع المحافظات العراقية قسمٌ يُسمى بـ "قسم شؤون المناهج" ويتبع لمديرية التربية في المحافظة. وتَصدُر الأعمال والقرارات المتعلقة بتغيير المناهج التعليمية أو تعديلها أو تحديثها وكذلك القرارات الهيكلية الخاصة بالمؤسسات التعليمية من بغداد. ومن ثَم، تُخاطِب المحافظات وزارة التربية بالمسائل المتعلقة بالمناهج وقضايا التعليم.

من المسؤول؟

على الصعيد السياسي، يجب أولاً أن تكونا وزارة التربية ومديرية تربية نينوى محركا التغيير في نظام التعليم بمحافظة نينوى. وعلى الصعيد المؤسسي، يجب على وزارة التربية ومديرية التربية التعاون مع الجامعات والمدارس والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والمحلية، وكذلك المبادرة بإجراء مشاوراتٍ عامة مع المجتمع المدني.

الإجراء الأول			
إجراء **تحليل إحصائي لعدد الطلاب من الإناث والذكور** في جميع المراحل التعليمية ولمعدل الأمية الراهن ومعدلات التسرب من المدارس، وإجراء دراسة بشأن ممارسة العنف ضد الأطفال في المدارس			
من؟	وزارة التربية، الجهاز المركزي للإحصاء، الباحثون العلميون المستقلون، المنظمات الدولية.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الثاني			
تحليل المناهج في محافظة نينوى مع التركيز على: * مراعاة الاعتبارات بين الجنسين والصور النمطية الجنسانية * الترويج للنماذج النسائية التي يُحتَذى بها (على سبيل المثال في مادتي التاريخ والعلوم) * الترويج لقيم اللاعنف والتسامح * الترويج للتنوع (خصوصًا في مواد اللغات والتربية الدينية) * قضايا الساعة التي تُسبِّب المشكلات بداخل المجتمع (مثل زواج القاصرين)			
من؟	وزارة التربية، المؤسسات البحثية والباحثون المستقلون والخبراء بالتعاون مع المنظمات الدولية.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الإجراء الثالث			
المبادرة **بعقد مناظرات/ مؤتمرات/ ورش عمل المناهج** تشمل كلاً من العموم (منظمات المجتمع المدني، والآباء، والمعلمين، والزعماء القِبَليين والدينيين)، ووزارة التربية والثقافة، واللجان المسؤولة على مستوى المحافظة وبمجلس النواب العراقي)			
من؟	وزارة التربية، المنظمات المحلية، المنظمات الدولية.	**متى؟**	نهاية ٢٠٢١

الإجراء الرابع			
تحديد **أفضل الممارسات المُستَمدة من البلدان الأخرى** واعتماد تقنية لتطوير المناهج - كيف تقوم البلدان الأخرى بتطوير مناهجها التعليمية (عقد ورش عمل مشتركة للهيئات الحكومية المسؤولة والمعلمين ومنظمات المجتمع المدني والأسر مع الخبراء الدوليين).			
من؟	وزارة التربية بالتعاون مع المنظمات الدولية والخبراء الدوليين.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٢١

الإجراء الخامس			
استحداث **لجان** على مستوى الدولة لتطوير **مناهج شمولية مراعية للاعتبارات الجنسانية** ومواد تعليمية لمختلف مراحل التعليم المدرسي والجامعي: * يجب أن تتألف اللجان من خبراء ومسؤولين حكوميين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني وأن تعمل على مراجعة جميع المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي * الإجراءات نفسها يجب أن تُطبَّق على التعليم في مجالي حقوق الإنسان والتربية الأخلاقية، كما وينبغي التركيز على عدم ممارسة التمييز بحق الأقليات في الكتب والمناهج المدرسية والعمل على مواءمة المخرجات حول هذه المواضيع على مستوى اللجان * ينبغي أن تتصدى المناهج للصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأن تعكس وعيًا جنسانيًا أفضل وتُروِّج للتنوع ولثقافة التسامح بداخل المجتمع (أديان وأعراق وأقليات مختلفة)، ويجب أن تقوم مناهج التاريخ والعلوم بتسليط الضوء على القدوات النسائية، كما ويتعين أن تشمل المواد التعليمية التربية الجنسية * على المناهج تبني منظور مراعٍ للاعتبارات الجنسانية في معالجتها للماضي * تطوير نماذج يُحتَذى بها مراعية للاعتبارات الجنسانية في كتب الأطفال (المنظمات الدولية بالتعاون مع الكتاب، ولاسيما من الإناث، والخبراء المحليين)		
من؟	مديريات التربية في المحافظة ووزارة التعليم العالي، وزارة التربية.	**متى؟**	٢٠٢٣- ٢٠٣٠

الإجراء السادس

تطوير **أنشطة مدرسية خارج نطاق المناهج الدراسية** في المدارس تُركِّز على التوعية بقضايا النوع الاجتماعي، والتسامح، والتعايش (مثلاً من خلال السرد القصصي، والعروض المسرحية، والدورات الموسيقية، والأنشطة الرياضية، ونوادي الكتابة الإبداعية)

* تطوير برامج لتدريب المدربين (ToT) تستهدف المعلمين لوضع أنشطة خارجة عن المنهج مراعية للاعتبارات الجنسانية (بما في ذلك تطوير دليل تدريبي، واسحداث قنوات تواصل اجتماعي، وتشجيع أفراد أسر الطلاب على المشاركة)

* يتمُّ إجراء أول برنامج لتدريب المدربين كمشروع ريادي بمشاركة عشرين معلمًا من خمس مدارس إعدادية في إحدى أقضية نينوى، ثم توسيع نطاق المشروع ليشمل أقضية ومراحل تعليمية أخرى مع عدد أكبر من المعلمين والمدارس

* يُطلَب من المعلمين المُدرَّبين تقديم الدورات التدريبية أو توفير المعلومات في مختلف الأطر (حلقات نقاش، اجتماعات آباء بمدارسهم)

من؟

وزارة التربية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية، مديرية التربية، المنظمات المحلية والدولية، الإعلام

متى؟

٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ يجب أن تُعقَد برامج تدريب المدربين (TOT) والتي يجري تنظيمها مركزيًا مرتين في السنة، ويجب وبصفةٍ مستمرة تقديمها وإجراؤها بداخل المدارس على مدار العشر سنوات القادمة. في الوقت نفسه، يجب إدراج أولى الأنشطة التدريبية الخارجة عن نطاق المنهج والمُقدَّمة بشكلٍ دوري ضمن المناهج الدراسية في المدارس وتطبيقها هناك. في الحالة المثلى، يجب أن يبدأ البرنامج التدريبي بعددٍ من المدارس المختارة في نينوى ثم يجري نقله بعد ذلك إلى المدارس الأخرى على المستوى الأوسع في جميع أنحاء العراق.

الإجراء السابع

* تدريب المعلمين على التدريس المراعي للاعتبارات الجنسانية في كلٍّ من المدارس والجامعات
* ورش عمل حول بناء السلام في المدارس (مع المعلمين)

من؟

وزارة التربية بالتعاون مع مديرية التربية في محافظة نينوى، ووزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات الدولية.

متى؟

٢٠٢٠ - ٢٠٣٠على مدار العشر سنوات القادمة، يتعين تقديم تلك الدورات التدريبية مرتين في السنة في جميع المحافظات لمعلمين مختارين ضمن برنامج لتدريب المدربين، ويمكن اعتبار محافظة نينوى مشروعًا تجريبيًا

الإجراء الثامن

تقديم برنامج مِنَح للطلاب أو إعانات للآباء غير الميسورين، وتنفيذ الحملات والأنشطة الترويجية التي تحث على ذهاب الفتيات إلى المدرسة

من؟
وزارة التربية بالتعاون مع مديرية التربية في نينوى، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات الدولية.

متى؟
٢٠٢١ - ٢٠٣٠ على مدار عام ٢٠٢١، يجب على وزارة التربية بالتعاون مع المنظمات الدولية تطوير برنامج للمنح الدراسية يمكن تنفيذه على مدار السنوات العشرة القادمة.

الإجراء التاسع

تعزيز الانخراط في حوار مع جامعات نينوى لضمان الوصول الآمن للنساء إلى التعليم العالي (نظام النقاط المعتمدة العام)

من؟	الجامعات في محافظة نينوى بدعم من المنظمات الدولية، الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD)، وزارة التعليم العالي	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء العاشر

إعادة هيكلة الصفوف المدرسية والكوادر العاملة: إنهاء فصل الطلاب الذكور عن الإناث بعد المرحلة الابتدائية وعلى مدار جميع المراحل التعليمية بما في ذلك المستوى الجامعي، تقديم المعلمين من الذكور والإناث للصفوف المختلطة

* إنشاء منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة الحكوميين والجمهور حول الحواجز الاجتماعية التي تعيق تنفيذ هذا الإجراء

* يمكن أن يُطبَّق مشروعٌ تجريبي في سياق حضري في ثلاث مدارس مختارة

* بالنسبة للمناطق الريفية في محافظة نينوى، هناك حاجة لمناقشة مساعي إعادة هيكلة الصفوف المدرسية والحواجز الاجتماعية، لاسيما مع الفتيات، والعائلات، والزعماء القِبَليين، والشخصيات الدينية، على أن يتمَّ ذلك في مشاوراتٍ مفتوحة وبالتعاون مع ممثلين عن مديرية التربية في نينوى

من؟	وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بالتعاون مع مديرية التربية والمؤسسات التعليمية	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٢٣: مشاورات مع العموم على وجه الخصوص في المناطق الريفية إلى جانب المناطق الحضرية ٢٠٢١ - ٢٠٢٥: مشروع ريادي في المناطق الحضرية ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠: إن لاقى القبول، يُنفّذ المشروع الريادي بالمناطق الريفية

الإجراء الحادي عشر			
تطبيق **البرامج التعليمية في المناطق الريفية**: * تثقيف الآباء (تغيير العقلية المجتمعية فيما يخص تعليم الفتيات) * رفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي والحق في التعليم، وذلك في الإطار الأسري أو عبر المراكز الاجتماعية/الثقافية			
من؟	مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء الثاني عشر			
تقديم العروض المسرحية للأطفال والجولات الإرشادية التربوية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وذلك في المتاحف والأماكن التاريخية الأخرى (على سبيل المثال من للرحلات المدرسية)			
من؟	وزارة التربية بالتعاون مع مديرية التربية في محافظة نينوى، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الثقافية، المنظمات الدولية، الإعلام.	**متى؟**	٢٠٢٠ - ٢٠٣٠

الإجراء الثالث عشر			
* تعزيز دراسات بناء السلام بجامعة الموصل (بما يشمل المزيد من جوانب النوع الاجتماعي والصراع، مع تقديم الدعم المالي للبرنامج) وتعميمها على الجامعات الأخرى في محافظة نينوى * استخدام قنواتٍ إعلامية أكثر من أجل الترويج لبرنامج بناء السلام			
من؟	جامعة الموصل وغيرها من الجامعات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإعلام	**متى؟**	٢٠٢١ - ٢٠٣٠

الإجراء الرابع عشر			
استحداث برنامج ماجستير في العلاج النفسي ومعالجة الصدمات في جامعة الموصل على غرار نموذج البرنامج الموجود في جامعة دهوك وجامعة كويا			
من؟	وزارة التعليم العالي، ومحافظ نينوى، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD)، بمشاركة الجامعة الألمانية وجامعة الموصل.	**متى؟**	٢٠٢٢ - ٢٠٢٥